

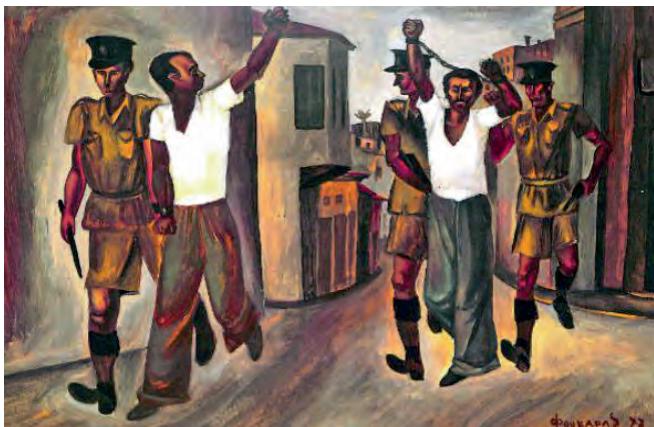
قبرص

بلدٌ مازال مقسماً



من الاستعمار البريطاني إلى الاستقلال بضمانات أجنبية للهيمنة و دستور يكرس الانقسام الإثني

أكمل طفيان المستعمرين البريطانيين القمع الذي مارسته الطبقة البرجوازية المحلية ضد الطبقة العاملة. وتأسس الحزب الشيوعي القبرصي في عام 1926 وكان من بين أهدافه الأساسية النضال ضد الاستقلال والتحرر من الاستعمار البريطاني من خلال جبهة موحدة واسعة لقوى المناهضة للاستعمار من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وفي عام 1941، تم تأسيس "أكيل"- وريث الحزب الشيوعي القبرصي - لقيادة النضال السياسي الجماهيري من أجل الحرية.



تصاعد النضال ضد الاستعمار تدريجياً مع زيادة المشاركة الشعبية. وخلال تلك السنوات كافح القبارصة من أجل استقلالهم، ومع ذلك، فانهم ناضلوا في الوقت ذاته إلى جانب الشعب الإسباني للدفاع عن الديمقراطية وانضموا إلى معركة الإنسانية ضد فاشية هتلر، مدركون أن هذه النضالات كانت في نفس الوقت جزءاً من نضالهم من أجل حق تحرير المصير.

وكان السنتين العشر التي تلت ذلك، 1950-1960، سنوات من النضال المكثف والصعب ضد الإمبريالية والاستعمار للمطالبة بحق تحرير المصير والمزيد من الحريات السياسية لشعبنا. في الوقت نفسه كانت تلك سنوات من الصراع الطيفي المحتدم.

في عام 1955، اتخذ النضال ضد الاستعمار شكل الكفاح المسلح، وكان "أكيل" يؤيد النضال السياسي الجماهيري. وعلى الرغم من التضحية البطولية بالنفس من قبل العديد من الشباب القبارصة، قاد الكفاح المسلح مشكلة قبرص إلى مأزق خطير جرى استقلاله من قبل الإمبريالية البريطانية التي كانت تهدف إلى حل مصالحها الخاصة.

تاريخ من التدخلات الخارجية والعسكرة والنزعة القومية التعبير المتعدد الأوجه للإمبريالية في قبرص

- على مفترق طرق ثلات قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) عانت قبرص منذ زمن سحيق من العديد من الغزوة الأجانب والمستوطنين والمحليين. فقد تم غزوها من قبل اليونانيين والفينيقين والأشوريين والمصريين والفرس والرومانيين والبيزنطيين والفرنجة والبنديقيين والعثمانيين. ومن 1878 إلى 1974، كانت تحت الحكم الاستعماري البريطاني.

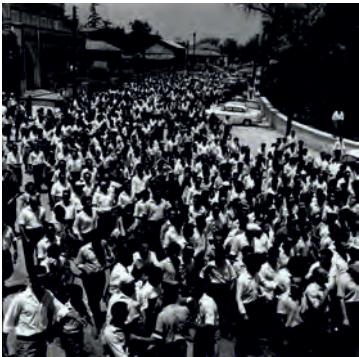
- سعت القوى الإمبريالية في القرن العشرين، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى تحويل قبرص إلى "حاملة طائرات غير قابلة للفرق" في البحر الأبيض المتوسط [وجود قواعد عسكرية بريطانية منذ عام 1970 والاحتلال التركي منذ عام 1974] كجزء من خططها لـ"الشرق الأوسط الجديد".

- أدى تأجيج النزاع الإثني في قبرص بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك من قبل القوى الإمبريالية وشركائها المحليين إلى تمهيد الطريق للتدخل العسكري التركي في عام 1974.

- على مدى الأعوام الـ 42 الماضية، ظل 37٪ من أراضي جمهورية قبرص تحت الاحتلال العسكري غير الشرعي لتركيا.

على حساب حرية شعب جمهورية قبرص بأكمله، وسيادتها وسلامة أراضيها، استخدمت القوات الإمبريالية قبرص كأداة أخرى في تحقيق إعادة الترتيب الاستراتيجي الكامل لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط؛ من خلال إعادة ترسيم الحدود، والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، والإطاحة بحكومات "غير صديقة" وتأجيج الصراعات الدينية والإثنية.





وتحت التهديد بالتقسيم أو حتى الاحتلال الكامل لقبرص من قبل تركيا، فرض البريطانيون اتفاقيات زيوخ ولندن. وتركت تلك الاتفاقيات في الجزيرة قوات أجنبية وقواعد عسكرية بريطانية وفرضت دستوراً قوض التعايش الطبيعي بين مجتمعين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وسهلت طبيعة الدستور القائم على التقسيم الإثني على تأجيج النزاع الإثني في قبرص لخدمة المصالح الأجنبية. وتم تصديق تلك الاتفاقيات بـ"معاهدة الضمان" التي عفا عليها الزمن والتي وضعها جمهورية قبرص تحت سيطرة القوى الضامنة الثلاث، وهي بريطانيا وتركيا واليونان.

إن أهداف أنقرة التوسعية وخطط حلف الناتو لتحويل قبرص إلى حاملة طائرات غير قابلة للفرق تابعة للحلف في شرق البحر المتوسط هددت وجود جمهورية قبرص المستقلة الفتية.

ودخل البلد لم تؤمن قوى كبيرة داخل مجموعي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بالاستقلال. لقد رأت فيه مرحلة انقالية، بعضها مؤيدة للاتحاد مع اليونان "إينوسيس" [ENOSIS] والبعض الآخر مع التقسيم [TAXIM]. وفي أعقاب النزاع بين المجموعتين في كانون الأول [ديسمبر] ١٩٦٣، انخرطت قبرص في صراع من أجل البقاء.

شكلت السنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٤ عقداً من النضال من أجل الدفاع عن استقلال قبرص ووحدتها. وسعت مراكز صنع القرار الأجنبية إلى تقويض قبرص من الداخل. وكان المتواطئون المستعدون للمشاركة في هذه الخطط هم المجلس العسكري الحاكم في أثينا واليمين المتطرف المحلي. وجرى تنفيذ مؤامرات لإطاحة عبد العفت بمكاريوس، وشننت المنظمة الفاشية المحظورة "إيوكا بي" موجة إرهاب من خلال اغتيال المواطنين الديمقراطيين والاختطاف والهجمات بالقنابل على مراكز الشرطة.. إلخ.

عملية السلام في قبرص

منذ عام ١٩٧٤ تسعى الأمم المتحدة إلى ايجاد حل لمشكلة قبرص. وتدعو العديد من قارات الأمم المتحدة إلى انسحاب القوات التركية والمستوطنين الأتراك واستعادة سيادة ووحدة أراضي جمهورية قبرص، وكذلك احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للجانب في العودة إلى ديارهم والتمتع بممتلكاتهم بسلام، وتتصن الاتفاقية الرفيعة المستوى لعام ١٩٧٧ بين مكاريوس ودنكطاش والاتفاقية الرفيعة المستوى لعام ١٩٧٩ بين كيريانو ودنكطاش، زعماء القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك آنذاك، على تحويل جمهورية قبرص من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية بمجموعتين ومنتفتين، مع المساواة السياسية، كما هو موضح في قرارات مجلس الأمن، وكل واحدة من المنطقتين تديرها المجموعة المعنية. وتتضمن الاتفاقيات نفسها على تبريد جمهورية قبرص من السلاح واحترام الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان لجميع القبارصة. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات إطلاقاً بسبب تشتت تركيا وإصرارها على حل يسمح لها بإدامة وجودها ومصالحها في الجزيرة.



الفزو التركي عام ١٩٧٤ والاحتلال غير المشروع لقبرص حتى اليوم

للأسف، عندما تركت الدبابات الفادرة بأوامر من المجلس العسكري اليوناني ومراكز صنع القرار عبر المحيط الأطلسي، في ١٥ تموز [يوليو] ١٩٧٤، لم تكن المقاومة البطولية لقوى الديمقراطية في وضع يمكنها من وقفها.

وفي أعقاب الانقلاب الفاشي وقع الفزو التركي في ٢٠ تموز [يوليو] ١٩٧٤. وعلى الرغم من ادعاءات تركيا بأن تدخلها جاء بموجب "معاهدة الضمان"، فإن التدخل كان عملاً عدوانياً غير مشروع. وحتى اليوم، يحتل ٤ ألف جندي تركي ٣٪ من أراضي قبرص وحولوا ١٧٠ ألفاً، أي ثلث السكان، إلى لاجئين. وأجبرت تركيا حوالي ٤ ألف قبرصي تركي على الانتقال إلى الجزء الشمالي من الجزيرة، وبذلك أكملت الفصل الإثني. ويتم انتهاك الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

وتجري محاولة لتغيير التركيبة الديموغرافية لجزيرة من خلال الاستيطان الجماعي للمناطق المحتلة من قبل مواطنين أتراك. ويقدر الآن أن عدد هم يفوق بكثير عدد القبارصة الأتراك في المناطق المحتلة. وفي الوقت نفسه، فإن الاستيلاء غير المشروع على ممتلكات القبارصة اليونانيين في المناطق المحتلة يجعل قضية الممتلكات واحدة من المشاكل الملحة والأكثر تعقيداً في أي حل مطلوب.

وختف النزاع بين المجموعتين في الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤ والفوز التركي عام ١٩٧٤ ما يقرب من ٢٠٠٠ من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في عداد المفقودين. وفي السنوات القليلة الماضية، تم تحقيق تقدم كبير من قبل "اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين" وتعاون المجموعتين في جمع المعلومات حول مصير الأشخاص المفقودين والمفقودين والمفقودين قدماً في استخراج الجثامين وتحديد الحمض النووي. وهذا يسمح للعائلات تدريجياً بتدفيع رفات أحبابهم والثمام جرح كبير.



الوضع الراهن

لأكثر من عام مرت العملية بمراحل من التراجع، واعتباراً من حزيران (يونيو) ٢٠١٦ فصاعداً، تكثفت المفاوضات. وعلى الرغم من استمرار المشاكل الرئيسية، لاسيما في ما يتعلق بقضايا الملكية والأراضي، التزم الزعيمان بالعملية.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٦، في ضوء الوريرة البريطانية للتقدم في القضايا الجوهرية المعلقة، تخلى الجانب القبرصي التركي عن رفضه المستمر منذ وقت طويل لمناقشة قضية الأراضي مع الفصل المتعلق بالأمن في مرحلة نهائية، وأحداً بالاعتراض أنه سيتم التوصل إلى انتهاء جميع الفصول الأخرى. ووافق أكينجي على مناقشة قضية الأراضي دون حل مسبق للفصول الأخرى، وهو ما تم إنجازه في موعد بيلاران، في سويسرا. ومع ذلك، في الوقت الذي أصبحت فيه نسبة الأرضية التي ستتقى تحت الإدارة القبرصية التركية قريبة من الاتفاق، أوقف الرئيس أناستاسيادس تلك الجهود لأسباب غير مقنعة. ومنذ ذلكحين بدأ تراجع مطرد، وكان مرتبطة بالتأكيد بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨. كما فشلت جولة ثانية من المحادثات في موعد بيلاران، وتحت تهديد الانهيار النهائي تم الاتفاق على عقد مؤتمر حول قبرص في جنيف. وكان لدى "أكيل" وجهة نظر مختلفة في ما يتعلق بإمكانية التوصل إلى نتيجة ناجحة، وكذلك بشأن تركيبة المؤتمر نفسه. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن هذا هو ما قرره كل من الزعيمين والأمم المتحدة، أيد "أكيل" مرة أخرى هذا الجهد، ولكن دائماً وفق الشرط المسبق بضمان سيادة جمهورية قبرص. وبسبب عدم الاستعداد فيما يتعلق بشكل المؤتمر ومحتوها، فشلت أيضاً المرحلة الأولى من مؤتمر جنيف، ومن أجل إنقاذ عملية السلام من انهيار نهائي، تم الاتفاق على اجتماع ثالث في موعد بيلاران، ولكن هذه المرة بين تكتوقراط.

وفي محاولة تالية لتجنب انهيار عملية السلام، قرر الزعيمان والأمين العام للأمم المتحدة في أوائل حزيران (يونيو) عقد جولة ثانية من المحادثات المباشرة في سياق "مؤتمر قبرص" في نهاية الشهر نفسه. وفي تقريره المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٧، بعد شهرين من انهيار المؤتمر، لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة أن الجانبين فشلاً في قطع الشوط الأخير، مما أهدر فرصه تاريخية في ما يتعلق بحل مشكلة قبرص. وفي التقرير نفسه، أشار إلى أنه كان قد قدم إطار العمل الخاص به في كرانس مونتنا والذى وصف فيه القضايا الرئيسية العالقة. ودعماً عملياً للمجموعتين لإظهار الإرادة السياسية لاستئناف المفاوضات من حيث انتهت في كرانس مونتنا] التقارب،" إطار عمل غوتيريش، "آلية لتنفيذ الحل [يتابع نفس طريقة التفاوض المتزامن ولكن في "جدال" مختلف وصيغ للجوانب الرئيسية المتباينة الداخلية والخارجية. ويعتبر "أكيل" أن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. بالإضافة إلى ذلك، لأول مرة في كرانس مونتنا، انضمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا واليونان بشكل صريح إلى موقفنا بشأن إنهاء "معاهدة الضمان" وأي حق مزعوم من جانب واحد للتدخل في الحل الشامل. وفي النهاية، لا يبدو أن الأمين العام للأمم المتحدة يتبنى نفس المنطق، الذي اعتمدته الرئيس أناستاسيادس سواء بشأن النتيجة السلبية أو المسؤوليات ذات الصلة في ما يتعلق بفشلها



مرت عملية السلام الأخيرة بثلاث مراحل رئيسية مميزة، وهي الفترة التي كان فيها ديميتريس كريستوفياس في رئاسة المجموعة القبرصية اليونانية، ثم الفترة التي أعقبت انتخاب الرئيس اليوناني نيكوس أناستاسيادس عام ٢٠١٣، والتي توجت بفشل مؤتمر كرانس مونتنا حول قبرص في تموز (يوليو) ٢٠١٧ وما تلاها.

خلال حكم "أكيل" مع ديميتريس كريستوفياس [٢٠١٣ - ٢٠٠٨]

نتيجة للسياسات والمبادرات التي اتخذها الرئيس السابق لجمهورية قبرص الرفيف ديميتريس كريستوفياس، أصبح ممكناً الشروع باتفاقيات حقيقة بين زعماء المجموعتين في قبرص في الثالث من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨. واستمرت المفاوضات بين ديميتريس كريستوفياس وزعيم القبارصة الأتراك السابق محمد علي طلعت قربابة عام ونصف. خلال تلك الفترة تم تحقيق تقارب كبير في فضول معينة مثل الحكومة وتقاسم السلطة والاقتصاد وشأن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، بقيت خلافات كبيرة حول جوانب جدية، لاسيما في الفصل المتعلقة بقضايا الأمن والضمادات والأراضي والمستوطنين والممتلكات.

وحدث تطور سلبي للغاية في نيسان (أبريل) ٢٠١٠ مع انتخاب السياسي اليوناني المتطرف والقومي درويش إريوغلو زعيماً لمجموعة القبارصة الأتراك، وخلق انتخابه المزيد من العقبات أمام الجهود للتوصيل إلى حل لمشكلة قبرص لأن مواقفه كانت تؤيد حل الدولتين أو التقسيم. وبالإضافة إلى ذلك فإنه نبذ التقارب.



لم يتبع التغيير في رئاسة قبرص في شباط (فبراير) ٢٠١٣ استئنافاً سريعاً وسلساً للمفاوضات. واتضح أن إصرار أناستاسيادس على استئناف المفاوضات من نقطة الصفر وليس من نقطة التقارب السابقة يمثل مشكلة كبيرة. وشكل موقفه، دون استبعاد إريوغلو من تحمل اللائمة، عاماً معتقداً آخر. في نهاية المطاف، تم إهدار اثني عشر شهراً دون داع في محاولة صياغة إعلان مشترك جديد، صدرأخيراً في شباط (فبراير) ٢٠١٤ ليحل محل بيانات كريستوفياس وطلعت المجموعة لعام ٢٠٠٨ على الرغم من حقيقة أنها وفرت إطاراً أكثر عمقاً وإيجابية.

في خريف عام ٢٠١٤، أُختطف استئناف المفاوضات بإصدار تركيا اعلان نظام الإنذار البحري "نافتيكس" والذي من خلاله "حددت" بشكل غير قانوني منطقة كبيرة داخل الجزء الجنوبي من "المنطقة الاقتصادية الخالصة" لجمهورية قبرص، المجاورة تقريباً للمياه الإقليمية لجمهورية قبرص. وكان هذا بمثابة انتهاك صارخ للقانون الدولي وللحقوقي السيادي لجمهورية قبرص، مما يبرر تعليق المفاوضات من جانب المجموعة القبرصية اليونانية.

أدى إنهاء "نافتيكس" من جانب تركيا وتولي مصطفى أكينجي لزعامة المجموعة القبرصية التركية في نيسان (أبريل) ٢٠١٥، وهو سياسي قبرصي معروف بتأييده للحل وتقديمه، إلى إحياء آفاق إحياء عملية السلام. وأدى التزامه باستئناف المفاوضات من حيث تركها كريستوفياس إلى انعاش الأمل في مصير المحادثات المباشرة التي استؤنفت. ومع ذلك،

إن تضامن أصدقائنا، في ضوء الفترة الحرجة المقبلة، ضروري أكثر من أي وقت مضى لدعمنا بكل الوسائل السياسية الممكنة في نضالنا من أجل إعادة توحيد بلدنا وشعبنا.

موقف "أكيل" باختصار

- يكفي "أكيل" من أجل حل سلمي لمشكلة قبرص في إطار الأمم المتحدة من خلال محادثات جدية بين المجموعتين، القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.
- ان من مصلحة شعبنا وبلدنا، وتركيا، والمنطقة والمجتمع الدولي ككل التوصل إلى حل شامل في أسرع وقت ممكن.
- مع الأخذ في الاعتبار التجربة السلبية للماضي، يجب أن تبقى العملية عائدة للقبارصة وحدهم.
- يجب أن يتم أي تسوية مناسبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات رفيعة المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩. ويجب أن تلتزم بإطار العمل المتفق عليه لدولة فيدرالية بمجموعتين ومنطقتين ذات سيادة واحدة، وشخصية دولية واحدة، ومواطنة واحدة، كما هو منصوص عليه في العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي.
- يجب أن يتضمن الحل الشامل: انسحاب قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الأتراك، واستعادة وحدة جمهورية قبرص وسلامة أراضيها وسيادتها، واحترام استقلال قبرص، واحترام واستعادة حقوق الإنسان والحربيات لجميع القبارصة، بما في ذلك حق جميع اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.
- يدعم "أكيل" الاستثناف الفوري للمفاوضات ضمن الإطار المتفق عليه ومن حيث توقفت في ٢٠١٧ مع الاحترام الكامل لنتائج التقارب السابقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة السياسية.
- في ظل إدارة حكيمية يمكن أن يكون اكتشاف الفاز الطبيعي داخل "المنطقة الاقتصادية الخالصة" لجمهورية قبرص داعماً للحل. وبالنظر إلى أن الاستقرار ضروري لاستقلال الثروة الطبيعية دون عوائق، فإن حل مشكلة قبرص يمكن أن يحقق أقصى قدر من المنافع لكل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وكذلك لتركيا.
- يشكل التقارب بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لإيجاد حل وإاستدامته، وينبغي وقف استخدام الجائحة كذرعية لقيود التواصل بينهم.



مكتب العلاقات الخارجية لحزب اكيل
تموز (يوليو) 2021

لمتابعة أخبار اكيل:

www.akel.org.cy/en

@AKEL.International

akel1926

للاتصال بـاكيل:

interbureau@akel.org.cy



بعد فشل مؤتمر كرانس مونتانا حول قبرص وبعد تبرئة تركيا من أي مسؤوليات من قبل المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة نفسه، أصبحت تركيا أكثر عدوانية ضد جمهورية قبرص. وما فتئت تعزز طموحاتها التوسعية ضد سيادة جمهورية قبرص وحقوقها السيادية. ويشكل إجراء المساحات السينزيرية والحفر داخل المياه الإقليمية و"المنطقة الاقتصادية الخالصة" لجمهورية قبرص انتهاكاً صارخًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي الوقت نفسه، توثر المكائد المتتسعة للسيطان في المنطقة المفتوحة من فاماگوستا سلباً على وضع المنطقة، فهي تنتهك قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٥٥٠ [١٩٩٢] و ٧٨٩ [١٩٨٤] و تقوض الآفاق لحل شامل. وساهم فرض إرسين نتار، المؤيد للتقسيم، زعيماً للمجموعة القرصنة التركية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠ في خدمة المكائد التركية ضد جمهورية قبرص.

وكان التطور الخطير هو تقديم تركيا وتatar بشكل رسمي، خلال الاجتماع غير الرسمي في جنيف في نيسان (أبريل) ٢٠٢١، لاقتراهما غير المقبول لحل الدولتين. وهو اقتراح خارج معايير الأمم المتحدة ويتناهى المبادئ الأساسية لقانون الدولي. وفي الوقت المناسب، قدم "أكيل" اقتراحاً إلى رئيس الجمهورية بشأن ما يجب أن يفعله لمعالجة التراجع الخطير وخلق الشروط المناسبة لاستئناف مجد المفاوضات مع احتمال التوصل إلى نتيجة ناجحة.

وشدد "أكيل" على أنه من أجل محاربة الأنشطة التركية غير القانونية وفتح الأفق لحل الشامل، لا يوجد بدile سوي استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديداً ان تستأنف من حيث توقفت في محادثات كرانس مونتانا. وإن يتم ذلك على أساس "الإعلان المشترك" لعام ٢٠١٤، وإطار عمل غوتيريش "المادر في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٧، وما تم التوصل إليه في التقارب الذي تم تسجيله، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إليه في تقاريره منذ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٧ وفي الوقت نفسه، يحذر "أكيل" من أنه في غياب تقديم ملموس ضمن السياسة المشار إليه أعلاه، ستبدأ في التطور" افكار جديدة "خطيرة تسعى لاستيعاب المواقف التركية غير المقبولة.

ونعتقد اعتقداً راسخاً أنه ما لم يتم حل مشكلة قبرص فلن تسلم أي من الأطراف المعنية بشكل مباشر، بما في ذلك تركيا، ولا اللاعبيين المعنيين ضمئياً، من سلبيات الوضع الراهن [وهو غير ثابت] وتدھوره المتوقع. وفي هذا المنعطف الحرج، يتوقع "أكيل" أن تعيد تركيا وتatar النظر في المنافع الناجمة عن حل شامل، ويطالب بالإنهاء الفوري لأي أنشطة استفزازية وغير قانونية تكرّس التقسيم الدائم بلبلنا. وفي الوقت نفسه، فإنه يُذكّر المجتمع الدولي بالحاجة الملحة لاستئناف المفاوضات في الإطار المتفق عليه ومن حيث توقفت إذا كان أفق الحل سيفيق قائماً.

